الشيخ محمد بن حمد يترأس جلسة «إدارة الأزمات» في جامعة كامبريدج البريطانية

○ د.الشيخ محمد بن حمد.

أكّد د. الشيخ محمد بن حمد آل خليفة أن مملكة البحرين في ظل الرؤى الحكيمة والتوجيهات السديدة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، ودعم صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، تمتلك استراتيجية فعّالة في التعامل مع الأزمات والطوارئ، مما جعل منها نموذجًا رائدًا في هذا المجال.

جاء ذلك خلال ترؤسه جلسة «إدارة الأزمات»، التي عقدتها جامعة كامبريدج العريقة في المملكة المتحدة مؤخرًا، بحضور عدد كبير من الأكاديميين والباحثين والمختصين في مجال علم إدارة الأزمات.

واستعرض د. الشيخ محمد بن حمد آل خليفة، خلال الجلسة، بحثًا بعنوان «إدارة الأزمات والمرونة الاستراتيجية في العصر التقني . دراسة مقارنة في المنطقة»، تطرّق فيه إلى كيفية تعامل مملكة البحرين مع بعض التحديات والأزمات التي شهدتها المملكة والعالم في السنوات الأخيرة، وفي مقدمتها جائحة «كورونا»، حيث نجحت البحرين في إدارة هذ الأزمة بكفاءة واقتدار ، من خلال «فريق البحرين»، والذي تمكن من السيطرة على الجائحة والتعافي من تداعياتها بما يضمن صحة وسلامة المجتمع، لتتبوأ مملكة مراتب الصدارة إقليميًا وعالميًا في التقارير التي تناولت بالرصد والتقييم أداء الدول في التعامل مع الجائحة.

وأوضح أن سرعة استجابة مملكة البحرين في التعامل مع الأزمات والكوارث يرجع في المقام الأول إلى حرصها على وضع خطط استباقية مدروسة تساعد على التقليل من تبعات الأزمات، فضلاً عن أنها قامت بتأسيس قاعدة رقمية صلبة، استطاعت من خلالها تعزيز جاهزيتها لمواجهة أي أزمة طارئة.

وأشار د. الشيخ محمد بن حمد آل خليفة، إلى أن المرونة المعزّزة للأداء تعمل على تحسين النقص والتركيز على الجاهزية الإلكترونية، لافتًا إلى أن بيئة الأعمال الديناميكية المتزايدة تتطلّب تعزيز الروابط بين المرونة الإستراتيجية وإدارة الأزمات للسلطات الحكومية، مؤكداً أهمية الدور المتعاظم لإدارة الأزمات في التصدي للتحديات التي تحيط بالمنطقة، والتكيف مع ظروفها البيئية.

وشدد، خلال الجلسة، على أهمية الجاهزية الالكترونية كمتغير معدل يشمل البنى التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات والموارد البشرية، إلى جانب المتطلبات الإدارية.

في يوم العمال العالمي.. نقابيون يتحدثون عن تحديات العمالة الوطنية

كتبت: مروة أحمد

قال عبدالله المسجن رئيس نقابة عمال أسري لـ«أخبار الخليج» إن أبرز التحديات التي تواجه العامل البحريني هو اشتراط توافر الخبرة وهو ما يشكل عائقا لحديثي التخرج، وهذا ما يستدعي العديد منهم للانتقال الوظيفي لحصد الخبرة، داعيا إلى ضرورة تخفيف هذا الشرط على حديثي التخرج والتركيز على ادائهم في المقابلات الشخصية.

وأضاف في هذا السياق أن شركة «أسري» على سبيل المثال استحدثت مؤخرًا نظامًا إلكترونيا جديدًا وبملاحظة الموظفين الجُدد فقد تمكنوا من إتقانه بصورة أسرع من الموظفين القدامى، وهذا يدل على أن الموظف حديث العمل وقليل الخبرة يعمل بجد على الاندماج في المؤسسة، حيث أكد أهمية التركيز ايضًا على الخبرة النظرية للباحث عن العمل إلى جانب العملية.

كما تحدث عن أبرز التحديات تمحورت حول مسألة تجديد عقود الأجانب حيث نصح رئيس النقابة بضرورة التدقيق في هذه المسألة حيث يتم تجديد العقد للعامل الأجنبي سنوات من دون فتح المجال أمام البحرينيين، مشيرا إلى وجود أجانب في شواغر قد لا تحتاج إلى مؤهلات أكاديمية صعبة منها بعض التخصصات الصناعية التي يمكن الاستعانة بالكفاءات الوطنية فيها بمجرد تدريبهم.

وشدد على ضرورة إيجاد قانون يلزم الشركات بدفع الأجور التي حددتها وزارة العمل والابتعاد عن صرف رواتب متدنية للشباب لأن هذه المشكلة من شأنها أن تخلق عزوفًا عن التخصصات الصناعية بسبب صعوبتها وتدني أجورها حيث يقوم العديد من الشباب بالعمل في تخصصات بعيدة عن الصناعة فور حصولهم على نفس الراتب في وظائف أسهل بسبب تدني الأجور.

من جانبه قال غسان الأريش رئيس نقابة عمال المطاحن إن من أبرز التحديات التي تواجه العمالة الوطنية اليوم هي عشوائية التعيين في المجالات المختلفة حيث أكد أن في مجال المطاحن يعمل حملة شهادة البكالوريوس في تخصصات بعيدة عن مجالهم الأكاديمي، كما نوّه إلى أن مجال المطاحن المحلية يُعاني من العمالة الأجنبية، داعيا إلى تعزيز وجود العمالة الوطنية في هذا القطاع الحيوي.

الرأي الثالث

الحقيقة والإشاعة.. نهج الرد السليم

malmahmeed7@gmail.com

أول السطر:

حتى الآن -وللأمانة- فإن عمل الجهات المعنية واستعداداتها وخططها بشأن التعامل مع الأمطار التي هطلت على البلاد، والحالة الجوية، كانت متقنة ومتميزة، وشاملة ومتكاملة، خاصة في الجانب الإعلامي والتواصل الإذاعي، ومتابعة المستجدات أولا بأول.. شكرا فريق البحرين.. ويبقى ما بعد فترة الأمطار.

الحقيقة والإشاعة.. نهج الرد السليم:

حسنا فعلت الجهات الإعلامية المسؤولة، في نشر تكذيب الإشاعة التي انتشرت في وسائل التواصل الاجتماعي، حول وجود تعميم من قسم الطوارئ بالمستشفى العسكري، يحذّر فيه بوجود تسمم غذائي بكتيري، وأن مصدره ساندويشات «البرغر».

وحسنا فعلت الجهات الإعلامية المسؤولة في نشر تلك المعلومة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، من خلال بوست «الحقيقة والإشاعة»، مما أدى إلى سرعة إيصال المعلومة الصحيحة والحقيقية إلى الناس والرأي العام، ونشر الطمأنينة والرد على الشائعة الكاذبة والمغرضة.

مثل هذا التعامل الإعلامي، الفوري السريع، كان ينقصه فقط بيان مصدره، لتحقيق المزيد من الثقة، وبيان الجهود الإعلامية الوطنية الرسمية، ومنع أي بوست «مزور» ربما يتم نشره في مرحلة ما مع حادثة ما، وتختلط عندها الأمور لدى الرأي العام.

أذكر منذ سنوات، وفي المملكة العربية السعودية، قررت الهيئة العامة للغذاء إنشاء فريق لمكافحة الإشاعات بمنهج علمي وعمل مؤسسي، وخرجت بمشروع النظام الإلكتروني للرد على الإشاعات، وترافق ذلك مع تأسيس وحدة اتصالات المخاطر.

ومنذ فترة، قام فريق من الشباب الكويتي المتطوع، بإطلاق حملة وطنية لمكافحة الإشاعة الإلكترونية تحت هاشتاق «#وقفها_عندك»، بهدف وقف تسويق الحملات والإشاعات، التي تنتشر في مواقع التواصل، حيث إن مثل هذه الحملات تسهم في زيادة الوعي المعلوماتي لدى شريحة كبيرة من المجتمع.

ومن المهم جدا، وأد الإشاعات بشكل استباقي، عبر توعية المشاركين في حسابات التواصل وخاصة «قروبات الواتساب»، بخطورة نشر الإشاعات وتداولها، والعقوبات القانونية والجزاءات المفروضة، حتى وإن كان النشر والنقل بحسن نية، مع الاستناد إلى مقولة ((ناقل الكفر ليس بكافر)). ذلك أن ثقافة نشر الإشاعة تجد رواجا أكثر وتقبلا أكبر ونشاطا أوسع عند الطوارئ والأزمات، ولا يخلو الأمر من اقتحام جهات إلكترونية خارجية في الأمر، وتسعى إلى نشر البلبلة والفوضى، وقابلية واستعداد محلي لدى البعض، سواء لكسب مزيد من المتابعين للمنصة الإلكترونية أو الإثارة الإعلامية أو أمراض وأحقاد نفسية.

فشكرا للجهات الإعلامية المسؤولة على نهج الرد السليم.. ونتمنى المزيد من الشراكة المجتمعية والوعي القانوني كذلك.

آخر السطر:

الجهود المستمرة التي تقوم بها الجهات المختصة، في رصد ومعاقبة، وتغريم وإبعاد من يخالف القانون، وصيد الروبيان في فترة الحظر.. جهود مشكورة وتستحق كل الدعم والإشادة.. الأمر يتعلق بالأمن الغذائي وهو من الأمن القومي، لحق المجتمع والأجيال القادمة في الثروة البحرية.

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

أخبار الخليج

eslammahfoouz@hotmail.com

رفض دعوى آسيوي طلب إصدار هوية لطفلته بسبب جواز السفر

رفضت المحكمة الكبرى الإدارية دعوى أجنبي طالب بإصدار بطاقة هوية لابنته قبل أن يستصدر جواز سفر لها يحمل جنسيتها، حيث أكدت المحكمة أنه يستلزم لإصدار بطاقة هوية للأجنبي تدوين الاسم كما هو مدون بجواز السفر أو بيان الجنسية الصادر عن الجهة المختصة بالإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة، وبيانات جواز السفر لغير البحريني.

وكان المدعي قد رفع دعواه أمام المحكمة الصغرى طلب فيها إلزام هيئة المعلومات بإصدار شهادة ميلاد لابنته المولودة في ٢٠١٧ مع استخراج بطاقة هوية لها، وإلزامها بتسجيل ذلك بسجلاتها الرسمية، وأشار الى انه تقدم للمدعى عليها هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية بطلب لإصدار شهادة الميلاد بيد أنها امتنعت عن القيام بذلك إلا بحكم قضائي، حيث قضت المحكمة الصغرى إلزام الهيئة إصدار شهادة ميلاد لابنة المدعي، مع تسجيل ذلك بسجلاتها الرسمية وقضت بعدم اختصاصها بطلب إصدار بطاقة الهوية وإحالته إلى المحكمة الكبرى المدنية المختصة.

حيث باشرت المحكمة الكبرى نظر الدعوى وأكدت أن المقرر وفقا لنص مادة (٢) من اللائحة التنفيذية لقانون بطاقة الهوية رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٦ الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ المعدلة بموجب بالقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠١١ أنه تتضمن بطاقة الهوية البيانات اللازمة للتعرف على هوية حاملها، والمعلومات المدنية المتعلقة بها، وبصفة خاصة اسم الشخص كما هو مدون بجواز السفر أو بيان الجنسية الصادر عن الجهة المختصة بالإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة، والرقم الشخصي، ومحل وتاريخ الميلاد، وبيانات جواز السفر لغير البحريني.

وقالت انه يستلزم لإصدار بطاقة الهوية أن يكون سبق إصدار جواز سفر لابنة المدعي وذلك لإدراج بياناته في بطاقة الهوية، ولما كان المدعي أجنبي – وخلت أوراق الدعوى مما يفيد اصدار جواز سفر لابنته ومن ثم تقضي المحكمة برفض الطلب المحال اليها بإصدار بطاقات الهوية لها، وحيث إنه عن مصروفات الدعوى فالمحكمة تلزم بها المدعي عملاً بحكم المادة ١٩٢ مرافعات فلهذه الأسباب حكمت المحكمة برفض الدعوى وألزمت المدعي برسومها.

سوق العمل: استمرار الحملات التفتيشية وضبط ١٢٥ عاملاً مخالفاً خلال أسبوع

نفذت هيئة تنظيم سوق العمل ٩٨٥ حملة وزيارة تفتيشية، خلال الأسبوع الماضي الممتد من ٢١ إلى ٢٧ أبريل ٢٠٢٤، والتي أسفرت عن ضبط ١٢٥ عاملاً مخالفاً وغير نظامي، فيما بلغ عدد المرحّلين خلال الفترة المذكورة ١٢٣ مخالفًا.

كما أسفرت الحملات والزيارات التفتيشية عن رصد عدد من المخالفات التي تتعلق بأحكام عدد من القوانين المنظمة، لاسيما أحكام قانون هيئة تنظيم سوق العمل وقانون الإقامة بمملكة البحرين، منوّهة إلى اتخاذ الإجراءات القانونية بشأن المخالفات المرصودة.

وأوضحت الهيئة أنه تم تنفيذ ٩٧٢ زيارة تفتيشية على مختلف المحال التجارية بجميع المحافظات، إلى جانب ١٣ حملة تفتيشية مشتركة، منها ٤ حملات في محافظة العاصمة، و٣ حملات في كل من محافظة المحرّق، المحافظة الشمالية، والمحافظة الجنوبية.

وقد شارك في الحملات كل من وزارة الداخلية ممثلة في شؤون الجنسية والجوازات والإقامة، والمديريات الأمنية في المحافظات، ووزارة النفط والبيئة، ووزارة الصناعة والتجارة، والمجلس الأعلى للبيئة، والمجلس البلدي للمنطقة الشمالية، وبلدية المحافظة الشمالية.

وأكدت الهيئة استمرار التنسيق المشترك مع الجهات الحكومية لتكثيف الحملات التفتيشية في جميع محافظات المملكة، والتصدي لأي مخالفات أو ممارسات تؤثر سلبًا على سوق العمل واستقراره وتنافسيته، أو تضر بالأمن الاقتصادي والاجتماعي في المملكة.

وجددت هيئة تنظيم سوق العمل دعوتها جميع أفراد المجتمع إلى دعم جهود الجهات الحكومية للتصدي للممارسات غير القانونية في سوق العمل والعمالة غير النظامية حماية للمجتمع ككل، داعية الجميع الى الإبلاغ عن أية شكاوى تتعلق بمخالفات سوق العمل والعمالة غير النظامية من خلال ملء الاستمارة الإلكترونية المخصصة للإبلاغ على الموقع الرسمي للهيئة www.lmra.gov.bh أو الاتصال على مركز اتصال الهيئة ١٧٥٠٦٠٥٥، أو من خلال النظام الوطني للمقترحات والشكاوى (تواصل).

تغريم بحريني وبنغالي ١٣٠٠ دينار لبيع وتداول الروبيان أثناء فترة الحظر

صرح رئيس نيابة الوزارات والجهات العامة أن المحكمة الصغرى الجنائية الثانية أصدرت حكمها في قضيتين، وذلك بتغريم متهم بحريني مبلغ ألف دينار، وتغريم متهم آخر بنغالي الجنسية مبلغ ثلاثمائة دينار وإبعاده عن مملكة البحرين نهائيا بعد تنفيذ العقوبة.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى تلقي النيابة العامة بلاغين من قيادة خفر السواحل وإدارة مرافئ الصيد البحري، مفادهما ضبط المتهمين حال قيامهما ببيع الروبيان أثناء فترة سريان الحظر، وقد أحالت النيابة العامة المتهمين الى المحاكمة الجنائية التي أصدرت حكميها المتقدمين.

وفي هذا الصدد شدد رئيس النيابة على أن قرارات حظر صيد الروبيان وغيرها من أصناف الثروة البحرية قد اقتضتها ضرورات الحفاظ على تلك الثروة وديمومتها كأمانة حق على الكافة حفظها، وأن النيابة العامة لن تتوانى عن اتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة لحماية تلك الثروة ضد كل ما يتهددها من أعمال الاعتداء وغيرها من الأعمال التي تنال من مقدرات الوطن الاقتصادية، داعياً الكافة إلى التزام أحكام القانون والقرارات المنظمة للتعامل مع تلك الثروة وضمان الحفاظ عليها.